مواطنون يتذمرون..ومسدو الخدمات يدقون ناقوس الخطر

هل تحتاج فواتير الماء والكهرباء الى من يفك شفراتها

- 11240 حالة اختلاس للكهرباء والغاز سنة 2014
- 636 مليار حجم ديون الستاغ..و242 مليار ديون الصوناد

«أسعار من نار، زد على ذلك فواتير الكهرباء والغاز والماء الصالح للشراب التي تتضمن أرقاما لا نفهمها. بل شهدنا ارتفاعا لا يُطاق.. كلّ هذه المصاريف أثقلت كاهلنا ونخرت قوانا حتى بتنا نرزح تحت وطأة أعباء لا تنتهي.. فإلى أين المفرّ؟» هكذا صرّح مختار بصوت منهك متحدثا عن فواتير «منتفخة» وغامضة..
حال مختار لا يختلف كثيرا عن حال فئة واسعة من الطبقة الوسطى والمفقرة للشعب التونسي. هذه الطبقة عانت ولا زالت تعاني من تدهور مقدرتها الشرائية الأمر الذي دفعها إلى عدم صمودها امام ما يعتبره البعض تصاعدا جنونيا لتكاليف الكهرباء والماء.

تونس- أخر خبر- شؤون وطنية – إعداد نوال الطاهري

وبناء على تشكي العديد من المواطنين من ارتفاع تعريفة المياه الصالحة للشراب وكذلك الكهرباء والغاز، ارتأت صحيفة «أخر خبر» تسليط الضوء على هذا الصنف من الفواتير وتبيان أسباب غلائها وكيفية احتساب الاستهلاك. إلى جانب معرفة حجم ديون مؤسستي الكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

متخلدّات بالذمة تضخّم الفاتورة

يتفاجأ كثير من المواطنين عند تلقيهم لفاتورة استهلاك الكهرباء والغاز أو للماء الصالح للشراب. ويجد شق كبير منهم نفسه يحاور وثيقة تتضمن أرقاما مبهمة يصعب عليه فهمها. بينما يتساءل آخرون عما إذا كان هذا فعلا حجم ما استهلكوه ليصل حدّ التشكيك في الطرف المسدي للخدمات عبر التلاعب بالأرقام وصياغة فاتورة حسب المقاس أو وفقا لـ«نزوات» وراءها جنوح لسدّ فوهة من الديون أو لكسر جسر من الخسائر التي لا يتحمل عاقبتها إلا «المواطن الضعيف».

هذه الشكوك، يبددها مسؤولو الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، مؤكدين أن العداد هو الفيصل بينهم وبين الحريف ولا يمكن البتة اللجوء الى مثل هذه الممارسات مهما كان حجم الخسائر والديون.

في هذا الشان يوضح مدير عمليات التوزيع الجهوي بالشركة التونسية للكهرباء والغاز منجي بوصبيع، قائلا أن «الكثير من المواطنين لا يسدّدون معلوم الاستهلاك في الإبان فتتراكم المعاليم الاستهلاكية مما يؤدي الى تضخم الفاتورة ويصعب عليهم مواجهتها.

ومن جانبه، يبين عبد السلام السعيدي المدير المركزي للاستغلال بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أن «الصوناد» تعتمد نظام تسعيرة يراعي كمية الاستهلاك لكل مواطن، وترسل الفواتير مرة كلّ ثلاث أشهر بعد رفع بيانات العدّاد. وعلى ضوئها يتم احتساب معلوم الاستهلاك الأمر الذي لا يفتح اي مجال أمام سيل التهم المصوّبة ضدّنا.

كما أكد السعيدي أن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تضع على ذمة حرفائها رقما أخضر يمكنهم من الاتصال بالمصالح المعنية والإجابة عن كل تساؤلاتهم.

المواطن

وانتقد الجانبان آنفا الذكر كيفية تعاطي المواطن مع فاتورة الاستهلاك وقراءتها وتهافته وراء توجيه التهم نحو مسدي الخدمة دون التثبت أو الوقوف على حجم استهلاكه والبحث عن سبل أفضل نحو ترشيده.

فغياب ثقافة ترشيد الاستهلاك لدى المواطن هي من الإشكاليات القائمة اليوم وفق القائمين على «الستاغ» و«الصوناد».

غياب ثقافة ترشيد الاستهلاك لدى

بما ان الكثير لا يكلف نفسه مراقبة عدّاد الاستهلاك، ولا يتفطن حتى للعطب إن وُجد لذلك يتفاجئ الحريف عند تلقيه فاتورة الاستهلاك، وفقا لما صرّح به عبد السلام السعيدي.

وفي ذات السياق، استشهد منجي بوصبيع ببعض الأمثلة التي تدعم التجاء بعض المواطنين إلى اقتناء معدّات الكترونية منزلية بخسة دون التثبت مما إذا كانت اقتصادية أم لا، أو تركها لبعض المصادر الضوئية مفتوحة دون موجب. وأكد في هذا السياق أن الشركة المزودة تعتمد نظام العدالة التعريفية الذي أساسه «المستهلك الدافع» وعلى ضوئه يمكن له ترشيد استهلاكه وتقدير كلفته.

ارتفاع مديونية المؤسستين

ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز

ارتفع حجم ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز بشكل لافت للانتباه بعد 14 جانفي. ويعود ذلك إلى عزوف عديد الأطراف عن تسديد فاتورة الاستهلاك سواء كان ذلك من طرف الإدارات أو من المواطن وكذلك جراء الاعتداءات على الأعوان.

في هذا السياق يكشف مدير عمليات التوزيع الجهوي بالشركة التونسية للكهرباء والغاز منجي بوصبيع عن قيام المؤسسة بحملة وطنية ما مكن من تخفيض حجم ديونها. وأصبحت تُقدّر حجم مستحقات هذه المنشاة العمومية بـ636.9 مليون دينار أواخر ديسمبر 2014، بينما كانت تبلغ 724 مليون دينار إلى حدود شهر نوفمبر من نفس السنة.

وتتوزّع قيمة المستحقات المالية للشركة إلى أصناف مختلفة من الحرفاء وهي كالآتي:

*الحرفاء العاديون =340 مليار
*الحرفاء الصناعيون (أصحاب المصانع والنزل) =26.5 مليار
*حرفاء النزاعات (محلّ تتبع قضائي) = 47 مليار
*حرفاء الإدارات العمومية (وزارات ومعاهد...) = 93.4 مليار
*البلديات والمجالس الجهوية =48.5 مليار
*الشركات الوطنية (عجين الحلفاء، الفولاذ، مياه قنال الشمال، شركة السكك الحديدية وديوان التطهير) =81 مليار

وفي جانب آخر، كشف منجي بوصبيع عن ارتفاع عدد حالات اختلاس الكهرباء، حيث تمّ ضبط قرابة 11240 حالة سنة 2014، بعد ان كانت في سنة 2013 لا تقل عن 7700 حالة.

ديون «الصوناد»

من بين المشاكل التي تعاني منها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هي الديون المتخلدة لدى حرفائها والتي فاقت 240 مليون دينار إلى حدود أواخر سنة 2014.

وتتوزع المستحقات المالية للشركة كالآتي:

*المشتركون العاديون (حرفاء مواطنون عاديون): 150 مليون دينار
*مؤسسات عمومية وإدارات مركزية (وزارات): 16 مليون دينار.
*البلديات والمجالس الجهوية: 21 مليون دينار
*الإدارات الجهوية (معاهد ومستشفيات): 29 مليون دينار.
*كبار المستهلين (النزل والمصانع): 26 مليون دينار.

كانت هذه مجمل ديون المؤسستين، وقد حذّر كلا الطرفين من مغبة تواصل تهرّب الحرفاء من سداد معاليم الاستهلاك لأن ذلك يعود بالمضرّة أولا على المنشاتين اللتين أصبحتا في عجز مالي لا يُطاق، وثانيا بسبب سير المشاريع التنموية التي لا تكون إلا بهذين المرفقين الحيويين الممثلين في الماء والكهرباء.

كيفية احتساب فاتورة «الستاغ»:

تعتمد شركة الكهرباء والغاز منذ ماي 2014 على نظام العدالة التعريفية. حيث كان قبل هذا التاريخ جميع المستهلكين يخضعون لنفس نظام التعريفة. وصنفت الشركة ذات النظام إلى 7 شرائح للاستهلاك والفوترة وهي كالتالي:

- فوترة اجتماعية: موجهة إلى شريحة اقتصادية واجتماعية تستهلك أقل من 50 كيلواط في الشهر، وسعر الكيلواط الواحد بـ 75 مليما. هذه التعريفة لم يقع الزيادة فيها منذ سنة 2012.
- استهلاك شهري من 50 كيلواط وأقل من 100 كيلواط: سعر الكيلواط الواحد بـ108 مليما.
- استهلاك شهري أكثر من 100 كلواط وأقل من 200كلواط: سعر الكلواط بـ140 مليما
- استهلاك شهري أكثر من 200 كلواط: سعر الكلواط الواحد بـ151 مليما.
- استهلاك شهري من 201 كيلواط إلى 300 كلواط: بـ 184 مليما الكيلواط الواحد.
- استهلاك شهري من 301 كيلواط إلى 500 كلواط: بـ280 مليما للكيلواط الواحد.
- استهلاك شهري أكثر من 500 كيلواط: بـ350 مليما للكيلواط الواحد.

هذا البرنامج يضمن توزيع عادل للطاقة المدعمة حسب أصناف المستهلكين، كما يشجّع الحرفاء على الاقتصاد في الطاقة.

تسعيـــــرة «الصوناد»

تتم فوترة الماء الصالح للشراب عن طريق احتساب الكمية المستهلكة المؤشرة بالعداد. إذ تعتمد الشركة على تسعيرة تصاعدية موزعة على عدّة أقساط. وتخضع التعريفة إلى زيادة سنوية تُقدّر بـ7 بالمائة. اما الاسعار فهي على النحو التالي:

- إذا تمّ استهلاك 19 متر مكعب يكون السعر بـ150 مليما للمتر المكعب الواحد
- وفي صورة استهلاك أكثر من 20 متر مكعب فما فوق فيصبح بـ250 مليم للمتر المكعب. للإشارة فان المتر المكعب يساوي 1000 لتر